كان الزائدة دراسة نحوية دلالية

A Grammatical-Semantic Study of the past form of the Verb (Be)

الأستاذ المساعد/ زهير محمد العرود

قسم اللغة العربية –جامعة عجلون الوطنية (الأردن)
zuhairoroud@yahoo.com

تاريخ الإيداع: 2024/02/10 تاريخ القبول: 2024/08/24 تاريخ النشر: 2024/09/15

ملخص:

تصدت هذه الدراسة بالبحث والاستقصاء والتحليل جانبا من جو انب كان المتعددة ، فكان وأخواتها تمتازعن غيرها من الأفعال بميزات كثيرة ، مما جعل الباحث يقتصرفي دراسته هذه على "كان الز ائدة " ، يتأمل فيها ويحاول الكشف عن بعض أسرارها ، ليجيب عن الأسئلة الآتية :

أولا : ماذا عنى النحويون بالز ائد ؟

ثانيا : هل كان الز ائدة مقترنة بالحدث أم بالزمن ؟

ثالثا : هل تأخذ كان الز ائدة فاعلا ؟

رابعا : هل استعمال كان الز ائدة محكوم بالقياس أم مقصورعلى السماع ؟

أما المنهجية التي اعتمدها الباحث في دراسته للوصول إلى توضيح وتفسيرما طرح من أسئلة وإشكالات فقد انتهج المنهج الوصفي من خلال الاستقراء والتحليل .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج مفادها أن كان الز ائدة (نحويا)وجودها وعدم وجودها لا يؤثرفي بناء التركيب النحوي للجملة ، أما من حيث الدلالة فتحمل دلالتين ؛ معنوية تعمل على توكيد المعنى و تقويته. ولفظية تحافظ على النسيج الشعري وتقويته . ويضاف إلى ذلك رصد مواضع زيادة كان بين المتلازمات .

الكلمات المفتاحية : " كان ،كان وأخواتها ، كان الز ائدة ، الأفعال الز ائدة "

Abstract:

This study, by research, investigation, and analysis, is one of the many aspects of kan. kan and its sisters are distinguished from other verbs by many features, which made the researcher limit his study in this study to the extra kan, meditating on it and trying to uncover some of its secrets, in order to answer the following questions:

First: What did grammarians mean by excess?

Second: Was the excess linked to the event or to time?

Third: Do you take the excess if it is effective?

Fourth: Is the use of the extra kan governed by analogy or restricted to hearing?

As for the methodology that the researcher adopted in his study to reach clarification and interpretation of the questions and problems raised, he followed the descriptive approach through induction and analysis.

The study concluded with a set of results stating that the presence or absence of the extra (grammatically) does not affect the construction of the grammatical structure of the sentence, but in terms of significance, it carries two meanings: Moral: It works to confirm and strengthen the meaning. Verbally, it preserves and strengthens the poetic structure.

Key words: “Kan , kan and its sisters, Appendix kan, Exess verbs ”

المقدمة

لا يكاد كتاب في النحو العربي يخلو من الحديث عن كان وأخواتها ، ولكن الذي استوقفني عند كان الزائدة_ محور هذه الدراسة _ وأسلط الضوء على القضايا المتعلقة بها هو أنها لم تبرز بشكل جلي وواضح ومحدد في كتب النحو المختلفة ، ولم يلق العناية من قبل الدارسين لذلك جاءت هذه الدراسة لتميط اللثام ، وتسلط الضوء على القضايا والجوانب التي تحيط بها .

تناولت هذه الدراسة قضايا كان الزائدة التي جاءت مشتتة ومبعثرة في كتب النحو ، وآراء النحويين فيها ، ورصدت شواهدها في منظوم كلام العرب ومنثوره ، فسرت المقصود بوصفها بالزائدة ، ومضت بطرح قضايا تعلقها بالحدث أم بالزمن ،وهل هي عاملة أم غير عاملة ، وهل استعمالها محكوم بالقياس أم مقصور على السماع ، ثم عرضت مواضع زيادتها في التراكيب ، واختتمت بالجانب الدلالي من الزيادة في التراكيب .

من المعروف لدى النحويين أن مهمة أي كلمة زائدة يؤتى بها لتوكيد مضمون الجملة وتكون قائمة مقام إعادة الجملة ، نص على ذلك المرادي ، ونقل عن ابن جني أنه قال : "كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة ، مرة أخرى ، وبابها الحروف والأفعال " (1)

وقال ابن هشام : "والزائد عند النحويين لم يؤت به إلا لمجرد التقوية والتأكيد (2) وقال الخافيجي في شرحه لهذا القول : "الظاهر أن التقوية أعم من التوكيد" (3) وما زادته العرب في كلامها كثير ، ولكن سيقتصر حديثنا عن فعل من الأفعال الزائدة وهو كان.

وردت كان في كلام العرب على وجوه :

الأول : ناصبة ، وهي تحتاج إلى اسم وخبر ، وسميت أيضاً ناقصة لدلالتها على الزمن المجرد عن الحدث وقيل ذلك راجع لعدم اكتفائها بالمرفوع ، وافتقارها إلى المنصوب ولها أحكامها المبسوطة في كتب النحو .

الثاني : تامة ، تكتفي بالحدث والزمن ، وهي في هذه الحال كبقية الأفعال ، لذلك نجدها تكتفي فقط بالفاعل ولم تحتج إلى المنصوب .

الثالث : الشأنية ، ويكون اسمها مضمراً فيها ، وهي بمعنى الأمر والشأن ، ويأتي بعدها جملة اسمية ، نحو كان محمد قائم ، والتقدير كان الأمر أو الشأن محمد قائم ، ويرى جمهور النحويين (4)أن كان الشأنية ليست إلا كان الناصبة (الناقصة) وأن اسمها ضمير الشأن وخبرها يأتي جملة اسمية في محل نصب خبر لها .

الرابع : الزائدة ، تختص كان هنا دون غيرها من أخوات كان بأمرين هما ، جواز حذفها وجواز زيادتها . ويلاحظ أن أحكامها جاءت متفرقة ومشتتة في كتب النحو ومطولاته، وعليه فإن من أراد أن يتعمق في أحكامها عليه أن يتصفح كتب النحو ،ويجمع شتاتها وأحكامها من الأبواب

المختلفة لذلك ارتأيت أن تكون كان الزائدة موضوعاً لهذه الدراسة في محاولة لجمع ما تشتت من أحكامها ، ومباحثها وما تفرق من شواهدها .

كان الزائدة هي فعل لا يحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب، ويمكن أن يستغنى عنها في الكلام، فلا يتأثر الكلام بعد حذفها ، والفائدة منها أنها تمنح المعنى وتعطيه قوة وتوكيداً ، فليس من شأنها أن تزيد أو تنقص في المعنى الموجود شيئاً بل أنها لم يؤت بها للإسناد (5) .

شروط زيادتها :

كان للحكم على زيادتها عند النحويين شرطان ، هما :

الأول : أن تكون بصيغة أو بلفظ الماضي ، وتدل على الزمن الماضي ، جاء في الكتاب" فتقول ما أحسن زيداً ، فتذكر كان لتدل على أنه فيما مضى (6)

فالماضي مبني وبهذا يشبه الحرف في بنائه ، ولذلك أخذ حكمه في كونه يقع زائداً ؛ ممن يعني نفي وجود مضارع لها . أما المضارع فهو معرب ولم يشبه الحروف بل يشبه الأسماء والأسماء لا تزاد إلا شذوذاً (7) وقد أجاز بعضهم مجيئها في صيغة المضارع كما في قول أم عقيل بن أبي طالب وهي ترقص ابنها (8)

أنت تكون ماجدٌ نبيل إذا تهبَّ شمأل بليل

وقال الرضي (9) : وقد أجاز أبو البقاء زيادة مضارع كان كما في قول الشاعر (10) :

كأن سيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء

على رواية من رفع مزاجها عسل وماء (11)

ويرى المخزومي (12) أن زيادة يكون هي بقية من مرحلة تاريخية قديمة ، كانت العربية تستخدم فيها "يكون " رابطا بين ركني الجملة على النحو الذي يحصل في اللغات الهندوأوروبية

ويبدو لي أن الحكم على زيادة يكون كما يرى المخزومي بقية من مرحلة تاريخية قديمة للغة فيه شيئ من التسرع في الحكم ، وذلك لأن الحكم على عدد محدود من الشواهد لا يكفي بل لا بد من وجود عدد مقنع من الشواهد من منظوم كلام العرب ومنثورهم لإثباته ، زد على ذلك أن اللغات السامية لم تستعمل الفعل يكون رابطا من روابط الجملة (13) .

ومهما يكن من أمر ، فإن زيادة يكون في التراكيب لم يوثق به إلا عند القليل من العرب كما يبدو لنا من خلال قلة الشواهد عليه ، ولم يشع في العربية فيما بعد ، بل بقي حبيسا في بطون الكتب التي تناقلته .

ثانيا : أن تأتي متوسطة بين شيئين متلازمين غير الجار والمجرور ، ويعد مجيئها بين الجار والمجرور شاذا .

قال الشاعر (14) :

حياد بني بكر تسامي على كان المسومة العراب

وقوع كان بين الجار والمجرور كان شاذا ، وقد عدّها ابن عصفور من الضرائر الشعرية وزيادتها تختص بالشعر ، فيما نجد ابن يعيش عد ذلك محض التوكيد أو لضرب من التوكيد (15)

صور التلازم التي تأتي فيها كان الزائدة

أولا :أن تقع بين المبتدأ والخبر ، قال أبو أمامة الباهلي : " أونبي كان آدم " (16) واستشهد أحد الباحثين (17) على وقوع كان بين المبتدأ والخبر بقول الشاعرة (18)

ما كان ضرّك لو مننت وربما مَنّ الفتى وهو المغيظ المخنق

يجوز أن تكون هنا كان زائدة ، ويجوز أن تكون أيضا ناقصة ، فاسمها ضمير مستتر تقديره هو يعود على ما الاستفهامية ، والخبر هو الجملة الفعلية ضرّك .

ويدخل تحت هذه الصورة مجئ كان الزائدة بين ما التعجبية وأفعل التعجب ، قال امرؤ القيس (19) :

أرى أم عمرو دمعها قد تحدرا بكاء على عمرو وما كان أصبرا

الشاهد هنا مجئ كان بين ما التعجبية وفعل التعجب ، إلا أن أبا عمر الجرمي خالف جمهور النحويين في هذه المسألة ، فذهب إلى أن كان هنا ليست زائدة وإنما هي ناقصة واسمها ضمير يعود إلى ما التعجبية ، والجملة من فعل التعجب وفاعله والمتعجب منه في محل نصب خبرها (20) وشاركه في هذا الرأي الزجاجي (21) وابن يعيش (22) والرضي (23) قد نسبا هذا القول إلى السيرافي ، وفي الحقيقة أن السيرافي أجاز الرأيين ، أجاز أن تكون هنا زائدة و ناقصة (24) ورد أبو علي الفارسي هذا القول بحجة أن كان هنا تصبح فعلا للتعجب لوقوعها بعدها ، والمعروف عند النحويين أن فعل التعجب صيغة جامدة تأتي على وزن أفعل لا فعل لإنشاء التعجب (25) .

وقال الزجاجي : : فاعلها ضمير (ما) . وضعف هذا الرأي لأمرين هما :

الأول : لو كانت كذلك لكانت خبرا ل(ما) ، وخبر ما في هذا الموضع لا يكون إلا أفعل التعجب .

الثاني : لو كانت تامة لم يستقم المعنى لفساده ، وإن كانت الناقصة لم بستقم المعنى أيضا لأن خبرها إذا كان فعلا ماضيا قدرت معه قد ، وتقدير قد هنا فاسد لأنه يصير محض خبر (26)

أما البصريون فيرون أن الفصل بين ما التعجبية وفعل التعجب لا يجوز إلا ب(كان) فقط ، فنقول : ما كان أحسن ما كان زيدا ! ، وما كان أحسن ما يكون زيد ! وما مصدرية وزيد فاعل والتعجب أوقع في الكون ، والمراد ذات زيد ، ويجوز أن تكون كان هنا تامة ، كما أجاز

المبرد وجماعة أن تكون هنا ناقصة ، وما هنا موصولية بمعنى الذي ، ومن منع وقوع ما على شخص من يعقل منع (27) .

وإذا جاءت كان ما بعد فعل التعجب فلا بد من إدخال ما المصدرية على كان ، نقول : ما أحسن ما كان زيدا ! زيد فاعل كان ، وما مصدرية والمصدر من (ما كان زيد) في محل نصب مفعول به وهو المتعجب منه ، وقد تكون ناقصة ، فاسمها ضمير مستتر فيها

يعود على ما وزيد خبرها ، وهذا ما قاله المبرد 28) ورد هذا من جهة المعنى لأن المعنى يصير ما أحسن الذي كان زيد ، ويعنى عنه ما أحسن زيدا ، وكذلك فإن ما المصدرية لا ينبغي أن تدخل إلا على فعل تام (29) .

ثانيا : وقوعها بين اسم إن وخبرها . قال ربيعة بن عبيدة الأسدي (30) :

ولقد علمت على التجلد والأسى إن الرّزية كان يوم ذؤاب

الشاهد في قوله "كان يوم ذؤاب " يوم ذؤاب خبر لإن ، فكان هنا زائدة ، والتقدير إن الرزية يوم ذؤاب ، ولو كانت كان هنا ناقصة لقال إن الرزية كانت يوم ذؤاب ومنه ما جاء به سيبويه (31) إن من أفضلهم كان زيدا ، كان هنا رائدة ، وزعم المبرد والرماني أن زيدا اسم إن واسم كان مضمر فيها ، ومن أفضلهم خبر كان وكان واسمها وخبرها في محل رفع خبر إن . ورد هذا لجعل خبر إن جملة مفصولا بها بينها وبين اسمها (32) .

ثالثا : وقوعها بين حرف الجر والاسم المجرور .

قال الشاعر (33) :

سراة بني أبي بكر تسامى على كان المسومة العراب

الشاهد هنا "على كان المسومة العراب " زيدت كان بين حرف الجر والاسم المجرور

رابعا: وقوعها بين الصفة والموصوف ،نحو قولنا : ذهبت للقاء خليل كان مسافر ، ومنه أيضا قول الفرزدق (34)

في غرف الجنة العليا التي وجبت لهم هناك بسعى كان مشكور

الشاهد في هذا البيت هو "بسعى كان مشكور " زيت كان بين الصفة والموصوف .

خامسا: وقوعها بين المضاف والمضاف إليه ، نحو:

قول الشاعر (35)

ولو إلى ابن خديش كان مرحلنا وابنى دجاجة قوم كان أخيار

زيدت كان بين بين المضاف والمضاف إليه في قوله "قوم كان أخبار "

سادسا : وقوعها بين المعطوف والمعطوف عليه ،

قال الشاعر (36)

في حومة غمرت أباك بحورها في الجاهلية كان والإسلام

الشاهد في قوله "في الجاهلية كان والإسلام "زيدت كان بين المعطوف والمعطوف عليه والتقدير في الجاهلية والإسلام .

سابعا : وقوعها بين الموصول وصلته ، نحو قولنا : أحب الذي كان نال الجائزة . وذهب بعض النحويين إلى أن كان في الآية : " قالوا كيف نكلم من كان في المهد صبيا .."(37) زائدة ، وإلا لم يكن هناك إعجاز ، فالرجال كلهم كانوا في المهد ، وصبيا حال (38) .

وقال ابن عصفور:"هي كلامهم زيدت في وسط الكلام للتأكيد (39) .وقال المبرد:إنما معنى كان التوكيد ، والتقدير والله أعلم : كيف نكلم من هو في المهد صبيا ، ونصب صبيا على الحال ، ولولا ذلك لم يكن عيسى بائنا من الناس ،ولا دل الكلام على أنه تكلم في المهد ، لأنك تقول للرجل كان فلان في المهد صبيا، فهذا ما لا ينفك منه أحد أنه كان كذا ثم انتقل ، وإنما المعنى كيف نكلمه وهو الساعة كذا (40)

وعلق صاحب شرح المفصل على كان في هذه الآية قائلا : "لو أريد بمعنى كان هنا المضي لم يكن لعيسى عليه السلام في ذلك معجزة ، لأنه لا اختصاص له بهذا الحكم دون سائر الناس " (41) .

ثامنا : وقوعها بين نعم وفاعلها ،

قال الشاعر (42) :

ولبست سربال الشباب أزورها ولنعم كان شبيبة المختال

الشاهد في قوله "ولنعم كان شبيبة المختال " زيدت كان بين نعم وفاعلها .

هل كان الزائدة عاملة

للنحويين في عمل كان الزائدة مذاهب ، فقد ذهب السيرافي (43) والصميري (44) وابن جني (45) وآخرون (46) إلى أنها تأخذ فاعلا، وفاعلها ضمير في المصدر الدال عليه الفعل ، وكأنه قيل : كان هو أي الكون ويعنى بالكون ، كون الجملة التي تزاد فيها .

ومعنى الزيادة كما يراها السيرافي (47) ليس كما يفهم دخولها مثل خروجها وإنما تعني ليس لها اسم ولا خبر ، ولا هي لوقوع شيئ مذكور ، ولكنها دالة على الزمان وفاعلها مصدرها .

وأما ابن مالك (48) فقد رأى أن الزيادة هنا معناها الخلو من الإسناد ، فكان المحكوم لها بالزيادة تشبه الحرف الزائد فلا يبالى بخلوها من الإسناد ...

وذهب الفارسي أيضا إلى أن كان تستعمل استعمال ما لا فاعل له ، ولا تحتاج إلى فاعل ، فقد جئ بها للدلالة على الزمن الماضي ، فهي بمنزلة أمس ، فأمس لا تتطلب فاعلا ولا تحتاج إليه .

وأما ما جاء حول بيت الفرزدق (49)

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

فقد كان للنحويين فيه مذاهب ؛إذ ذهب الخليل وسيبويه إلى أنها زائدة (50) والزائدة لا فاعل لها ، لكن المبرد خالفهما ، وجعلها غير زائدة ، وتقدير الكلام "وجيران كرام كانوا لنا " فهي هنا ناقصة وخبرها الجار والمجرور لنا (51) ووافق ابن هشام المبرد وشرط زيادتها وحدها لا مع اسمها (52) ورد الأشموني ما ذهب إليه المبرد وابن هشام وذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه (53) .

ومما تقدم يتبين لنا أن كان الزائدة فعل مهمل لا عمل له ولا يحتاج الى معمول ، من فاعل أو اسم أو خبر ، لأنه مجرد من الحدث فلا أثر له من النسيج النحوي ، ولو سقط من الكلام فلا يؤدي إلى خلل في معناه ، وإن كان له معنى في الجملة فلا عمل له . وكل ما يقال عنه عنصر الإشارة إلى الزمن الماضي .

هل استعمال كان الزائدة محكوم بالقياس أم مقصورعلى السماع

سبق وأن حصر النحويون المواضع التي وردت فيها كان الزائدة في منظوم العرب ومنثورهم ، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه أتقاس كان في هذه المواضع أم يُكتفى بحفظ هذه الشواهد على زيادتها ولا يقاس عليها .

يبدو ان النحويين الذين بحثوا في هذه المسألة قد كان لهم في ذلك مذاهب ، فبعضهم رأى قياسية زيادتها في المواضع المذكورة سابقاً ، ومنهم من قصر قياسية استعمالها في التعجب (54) في حين رأى آخرون أن زيادتها بين حرف الجر والأسم المجرور جاء شاذاً ، وفيما عدا ذلك سماعية (55)

فالحكم على قياسية زيادتها في التعجب جاء مما ورد عليها من شواهد من منظوم العرب ، وربما كان الحكم في قياسية كان هنا فيه شيء من الغرابة ، وذلك لأن ما ورد

في كلام العرب كان محدودا كما اتضح لنا من خلال الشواهد ، ولكن لا حرج في استعمالها على الوجه الذي استعمله فصحاء العرب .

أما الحكم على زيادتها بالشذوذ بين الجار والاسم المجرور فلم يصار إلى ذلك من قلة الشواهد كما أوحى بذلك بعض كلام النحويين (56) ، بل يبدو أن الحكم هنا بالشذوذ جاء لغرابة ورود هذا النوع من الفصل في كلام العرب قدماء ومحدثين ، وقد أجاز بعضهم (57) الفصل بين الجار والاسم المجرور في سعة الكلام غير أن مذهب جمهور النحويين في هذا النوع من الفصل هو المنع ، وأن ما ورد في ذلك في منظوم العرب هو من قبيل الضرائر في الشعر (58)أمّا الحكم على زيادتها بأنها سماعية فقد يكون صعباً ، لأن هذا النوع من الزيادة أسلوب

استعمله العرب في كلامهم ، ولا حرج على المحدثين من محاكاة هذه الأساليب طالما استعملها العرب في منظومهم ومنثورهم .

أثر الزيادة في التراكيب اللغوية .

استعمل النحويون مصطلحات متعددة إشارة إلى ظاهرة الزيادة في التركيب النحوي ، فالبصريون استعملوا مصطلحي الزيادة واللغو ،والكوفيون أيضاً استعملوا مصطلحي الصلة والحشو.

يقول ابن يعيش .... يريد بالصلة أنها زائدة ، ويعني بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى ، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين ، والزيادة والغلو من عبارات البصريين ، وبهذا يكون الإلغاء نوعاً من أنواع الزيادة ، وقال أيضاً : وحق الملغي عندي أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يُلغى من الجميع وأن يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التوكيد (59)

أما الر ضي (60) فقد صنّف الزيادة على ضربين ، زيادة معنوية وفائدتها توكيد المعنى ومثّل على هذا الضرب بـ كان الزائدة في كلام العرب، ولفظية لتزيين الملفوظ والكلام بسببها مهيأ لإستقامة وزن الشعر ، أو لحسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية، ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية وإلا لأصبحت عبثاً ، ولا يجوز في كلام الفصحاء ،لا سيما في كلام الله سبحان وتعالى وأنبيائه وأئمته عليهم السلام .

وقد تحدث ابن يعيش عن الزيادة وحصرها في نوعين :

النوع الأول : زيادة مبطلة عن العمل ، تُلغي الوظيفة النحوية ، أي يبطل عمله الذي كان له ، ويبقى محتفظاً في المعنى الذي يدل عليه ، ومن هذا النوع كان الزائدة ، يبطل عملها وتبقى دلالتها على الزمن الماضي ، نحو محمدٌ كان كريمٌ فقد زيدت بين المبتدأ والخبر فتجردت من وظيفتها النحوية واكتفت بالدلالة على الزمن الماضي والانقطاع له .

النوع الثاني : زيادة لا يُراد بها أكثر من التوكيد في المعنى وتقوية العلاقة بين عناصر التركيب ، فهي لا تضيف معنى جديداً ولكن ينحصر دورها في توكيد المعنى وتقويته .

قال ابن يعيش (61) ..... وذلك أن الزيادة على ضربين ، زيادة مبطلة العمل مع بقاء المعنى على ما ذكرناه ، وزيادة لا يُراد بها أكثر من التأكيد في المعنى ، وإن كان العمل باقياً نحو ما جاءني من أحد ، والمراد ما جاءني أحدُ ، .... وكفى بالله والمراد كفى الله .

وابن يعيش وهو من هو في علم النحو فهو الخبير والعالم بدقائق اللغة ونحوها ، بنى فكرته هذه بعد تتبع مسائل هذه الظاهرة في تراكيب اللغة الفصيحة ، فكثير من الباحثين

والدارسين يصابون بالحيرة والارتباك في ذكر مصطلح الزيادة وخاصة في كتاب الله العزيز وبما أن مصطلح الزيادة قد تبين المراد منه في اللغة فلا حرج في استعماله في القرآن وغيره .

و تحدث سيبويه عن الزيادة (62) فذكر زيادة الحرف وأثره في الكلام ، مثل الكاف والباء ومن .... وغيرذلك، وتحدث عن الزيادة في القرآن ، وقال إنما جئ بها للتأكيد(63)

وأثناء حديثه عن الزيادة تعرض لزيادة كان وذكر مواضع زيادتها (64) .

والزيادة في اللغة ليست مقتصرة على الحروف فقط كما يظن بعض الدارسين بل تمس جميع أقسام الكلمة ..

أقول إن اللفظ الزائد كما يظن بعض الدارسين ليس وجوده كعدمه ، فبعضه يؤثر في غيره ، وغيره يتأثربه ، والآخر ليس له وظيفة نحوية لكنه يكسب التركيب قوة وتوكيدا ، وبناء على ذلك فإن اللفظ الزائد لا يخلو من الفائدة ، ونعته بالزائد ما هو إلا مجرد اصطلاح نحوي أو صرفي ، لذلك لا حرج في استعماله .

الخاتمة

من متابعتي للقضايا التي تحيط ب"كان الزائدة " موضوع الدراسة والبحث في كتب النحو المختلفة ، توصل الباحث إلى النتائج الآتية :

أولاً : كان الزائدة (نحوياً) وجودها وحذفها لا يؤثر في بناء التركيب النحوي للجملة ، وأما من حيث الدلالة فتحمل دلالتين ؛ معنوية تفيد التوكيد المعنوي وتقويته ، ولفظية تأتي لتزيين اللفظ وللمحافظة على النسيج الشعري وصحة القافية .

ثانياً : الراجح من أقوال علماء النحو أنها غير عاملة .

ثالثاً : رصد البحث مواطن زيادة كان بين المتلازمات في كلام العرب .

رابعاً : الأغلب في كان الزائدة أنها قياسية في صياغ التعجب ، وسماعية في ما عدا ذلك . وزيادتها بين الجار والمجرور جاء شاذاً بحكم قلة وغرابة الفصل بين هذين المتلازمين في كلام العرب .

هوامش البحث

([1]) سر صناعة الإعراب ،ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، دار الكتب العلمية ،2000م، 3/ 139.

وانظر : الجنى الداني في حروف المعاني ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي ، تحق فخري الدين قباوة و محمد نديم فاضل ، حلب ،1973، ص87

([2])شرح قواعد الاعراب، ابن هشام ، ص 523

([3]) المرجع السابق ص 524 .

([4])الأشباه والنظائر ، السيوطي جلال الدين ، تحقيق طه عبد الرؤوف ، ط ، الكليات الأزهرية 700/2 وانظر : همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، السيوطي ،طبعة دار المعرفة بيروت ، 116/1 .

([5])شرح التصريح على التوضيح ، الأزهري ، الشيخ خالد ، طبعة عيسى الحلبي وأولاده ، 191/1-192 وانظر : شرح قطر الندى ابن هشام ، ص 138 .

([6])الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون طبعة الهيئة المصرية للكتاب 37/1 ، وانظر ، شرح المفصل ، ابن يعيش ، الطبعة المنيرية ، 98/1-99 .

([7]) ، شرح التسهيل ، ابن مالك، تحقيق محمد علي ابراهيم 124/1 وانظر : شرح الكافية الشافية، ابن مالك ، تحقيق عبد المنعم هويدي ، طبعة المأمون للتراث ، 413/1

([8])المساعد على تسهيل الفوائد ابن عقيل ،تحقيق محمد كامل ، ط1 ، دار الفكر دمشق، 1400هـ 268/1 وانظر: الازهري ،الشيخ خالد 191/1 . السيوطي ، الهمع ، 120/1 . الأشموني ، شرح الأشموني على الألفية ، طبعة الحلبي 140/1 .

([9])شرح الكافية ، الرضي ،طبعة دار الكتب العلمية بيروت ،294/2

([10])ديوان حسان بن ثابت ، تحق، سيد حنفي طبعة دار المعارف ، 73

([11])انظر:

شرح المفصل ، ابن يعيش، 91/7-93

المقتضب ، المبرد ، تحق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ط، لجنة احياء التراث 92/4 – 93

الكامل في اللغة والأدب ، المبرد ، تحق محمد أبو الفضل إبراهيم ،ألسيد شحاته / طبعة نهضة مصر ،126/1

([12])في نحو العربية ، المخزومي ، ط1 ،بيروت ، المكتبة العصرية ،1964، ص32

([13])التطور النحوي للغة العربية ، برجشتراسر ، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي ، 1982م ص134 – 135

([14]) لم أهتد ألى القائل ، غير أنه ورد في

ضرائر الشعر ، ابن عصفور ، تحق السيد إبراهيم ، دار الأندلس بيروت ، 77_78

المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، العيني ، بهامش الخزانة ، طبعة بولاق ، 41/2

شرح المفصل ، ابن يعيش ، 97/1-100

([15])الضرائر ، ابن عصفور ، ص78

شرح المفصل ، ابن يعيش ، 1 /100

([16])المسند ، أحمد بن حنبل ، بيروت المكتب الإسلامي ، دار صادر ،د.ت 265/5 ، وقد استشهد بهذا الأثر أبو حيان التوحيدي في كتابه ارتشاف الضرب من كلام العرب تحقيق مصطفى النماس ،ط2،القاهرة ، مطبعة المدني ،1987م 95/2 ، وكذلك السيوطي في كتابه همع الهوامع ، 99/2 .

([17])المبرد ، المقتضب ، تحق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ،طبعة لجنة إحياء التراث ص234

([18]) هي قتيلة بنت الحارث ترثي أخاها النضر ، انظر : السيرة النبوية ، ابن هشام تحق مصطفى السقا وآخرين ، القاهرة ، مصطفى الحلبي ، 1936م 51/2

([19])ديوان امرئ القيس ، تحق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط2، دار المعارف القاهرة ، 1964م ص69

([20]) انظر :

المسائل البصرية ، الفارسي ، أبو علي ، تحق محمد الشاطر أحمد محمد ،ط1، مطبعة المدني القاهرة ،1985م 232/1

ارتشاف الضرب ، التوحيدي ، أبو حيان ، 39/3

([21])الجمل ، الزجاجي ، تحق علي توفيق الحمد ، ط1، بيروت الرسالة ،1986م ، 103

([22])شرح المفصل ،ابن يعيش ، ،150/7

([23])شرح كافية ابن الحاجب ، الرضي ، الاستراباذي ، تحق يوسف حسن عمر ، بنغازي ،1978م ، 233/4

([24]) شرح كتاب سيبويه ، السيرافي 1/ 184

([25]) انظر:

المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، الفارسي ، أبو علي، تحق صلاح الدين السنكاري، بغداد، مطبعة العاني ،1983 ، 167 - 170

شرح المفصل ، ابن يعيش، 150/7

شرح الكافية لابن الحاجب ،الرضي ، ،233/4

([26])اللباب في علل البناء والإعراب العكبري ، / ط1، دار الفكر دمشق 1995م ،155/1

([27])المساعد شرح تسهيل الفوائد ، ابن عقيل ، 268/1

([28])المقتضب ، المبرد ، تحق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ،طبعة لجنة إحياء التراث ، ، 185/4

([29]) ينظر :

شرح المفصل ابن يعيش، ، 151/7

النحو الوافي ، عباس حسن ، طبعة دار المعارف ، 361/3

([30])شرح ديوان الحماسة ، المرزوقي ، أبو علي حمد بن الحسن ،ط1 ، دار الكتب العلمية بيروت ،2003م 843/2

([31]) سيبويه ، الكتاب ، 253/2

([32]) التوحيدي ، أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 95/2 -96 .

([33]) لم يعرف قائله ، استشهد به

شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ، تحق صاحب أبو جناح ، طبعة مؤسسة دار الكتب – الموصل – بغداد ، 408/1

شرح المفصل ، ابن يعيش ، 98/7

همع الهوامع ، السيوطي ،101/2

([34]) ديوان الفرزدق ، تحق عبدالله الصاوي ، ط1 ، القاهرة ، المكتبة التجارية ، 1936م.265/1،

وانظر : الأشموني في شرحه على الألفية ، 240/1

([35]) ديوان الأخطل ، تحق الاب انطوان الصالحاني ، بيروت 1891، 479/2

([36]) ديوان الفرزدق ، 1/ 265،

وانظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، تحق عبد السلام هارون ، مطبعة الخانجي ، 35/4

الرضى، شرح الكافية لابن الحاجب ، 191/4

([37])مريم ، الآية 29

([38])البرهان في علوم القرآن دار إحياء الكتاب العربي ا،لزركشي ،بدر الدين محمد بن عبدالله ،عيسى البابي الحلبي ،1990م 71/3

([39]) الضرائر ، ابن عصفور ، ص77

([40])المقتضب ، المبرد، تحق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة طبعة لجنة إحياء التراث 117/4 -118

([41]) ابن يعيش ، شرح المفصل ، 100/7

([42]) لم يعرف قائله ، استشهد به

وانظر:

شرح ألفية ابن معط ، ابن جمعة الموصلي ، تحق علي موسى الشوملي ، ط1 ، الرياض مطبعة الخريجي ،1985، 2،866

الأشموني في شرحه على الألفية ، 375/1

([43])شرح السيرافي لكتاب سيبويه ، السيرافي ، 93/1

([44])التبصرة والتذكرة ، الصيمري ، تحق فتحي أحمد مصطفى ، طبعة دار الفكر دمشق 191/1 -192

([45])اللمع في العربية ، ابن جني ، تحق حسن محمد شرف ، طبعة عالم الكتب ،الرياض ، ص122

([46])شرح الكافية ، 2 الرضي ، /294

([47])شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، ،93/1

([48])شرح تسهيل ، ابن مالك ، تحق محمد علي إبراهيم ، 133/1- 134

([49]) دبوان الفرزدق ، 292/2 .

([50])الكتاب ، سيبويه ، 153/2 .

([51])المقتضب ، المبرد ، 117/4 .

([52])مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، ابن هشام ، تحقيق مازن المبارك وزميله طبعة دار الفكر بيروت 377،378

([53]) ينظر:

شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ،الأشموني ، 117/1 .

شرح ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، 289/1 .

([54])النحو الوافي ، عباس حسن ، 159/1 ، 108/3 .

([55]) انظر :

ارتشاف الضرب ، أبو حيّان ، 95/2 – 96 .

شرح الكافية الشافية ،ابن مالك، 411/1 – 412 .

([56])همع الهوامع ، 2 السيوطي ، /100 .

([57]) انظر :

شرح الكافية الشافية ، 2 ابن مالك ، /832 -833

مغني اللبيب ، ابن هشام ، 512

([58])انظر :

الضرائر ، ابن عصفور ، 200 -201.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الأشموني ، 358/3 -359 .

ارتشاف الضرب ، أبو حيان التوحيدي ، 437/2 - 474

([59]) انظر :

شرح المفصل ابن يعيش، 128/8 .

البرهان في علوم القرآن الزركشي ، 173/3 .

([60])شرح كافية ابن الحاجب 2 الرضي ، /284 -292 .

([61]) شرح المفصل ، 7 ابن يعيش، /150 .

وانظر :

أثر النحاة في البحث البلاغي ، عبدالقادر حسين ، طبعة دار نهضة مصر القاهرة ص 77-78 .

([62])الكتاب سيبويه 1،/408 .

([63]) المصدر السابق 180/1 -181 .

([64])الكتاب ، سيبويه ،1/ 73 ، 153/2.

المراجع والمصادر

_ أثر النحاة في البحث البلاغي ، عبدالقادر حسين طبعة دار نهضة مصر القاهرة، 1975

_ ارتشاف الضرب من كلام العرب، أبو حيان التوحيدي ، تحقيق مصطفى النماس ،ط2،القاهرة ، مطبعة المدني ،1987م.

_ الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي ، تحقيق طه عبد الرؤوف ، ط ، الكليات الأزهرية، 1975،

_البرهان في علوم القرآن ،بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي ، دار إحياء الكتاب العربي عيسى البابي الحلبي ،1990م

_ التبصرة والتذكرة، الصيمري، أبو محمد بن عبدالله ، تحق فتحي أحمد مصطفى ، طبعة دار الفكر دمشق، 1982م.

__ التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر ، ، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي ، 1982م .

_ الجمل، عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ، ، تحق علي توفيق الحمد ، ط1، بيروت الرسالة ،1986م ،

__ الجنى الداني في حروف المعاني ،أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، ، تحق فخري الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، حلب ،1973م .

_ خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحق عبد السلام هارون ، مطبعة الخانجي. 1997م

_ ديوان الأخطل ، تحق الاب انطوان الصالحاني ، بيروت 1891،

_ ديوان امرئ القيس ، تحق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط2، دار المعارف القاهرة ، 1964م .

__ ديوان حسان بن ثابت ،تحق، سيد حنفي طبعة دار المعارف ، بيروت ، 1955م

_ ديوان الفرزدق ، تحق عبدالله الصاوي ، ط1 ، القاهرة ، المكتبة التجارية ، 1936م.

__ سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني ، دار الكتب العلمية ،2000م،

_ السيرة النبوية، عبد الملك بن هشام ، تحق مصطفى السقا وآخرين ، القاهرة ، مصطفى الحلبي ، 1936م
_ شرح الأشموني على الألفية ، أبو الحسن نور الدين الأشموني ،طبعة الحلبي، مصر ، 1939م
_ ، شرح ألفية ابن معطي، ابن جمعة الموصلي ، تحق علي موسى الشوملي ، ط1 ، الرياض مطبعة الخريجي ،1985م .
_ شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحق محمد كامل بركات ط1،دار الكتب العربي للطباعة بالقاهرة ، 1995م .
_ شرح جمل الزجاجي ،لابن عصفور ،تحق صاحب أبو جناح، طبعة مؤسسة دار الكتبب،الموصل ،بغداد1980م.
_ شرح ديوان الحماسة ، أبو علي حمد بن الحسن المرزوقي ، ط1 ، دار الكتب العلمية بيروت ،2003م
_ شرح الكافية لابن الحاجب في النحو، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت،2020م.
_ شرح كتاب سيبوية ، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله ،تحق أحمد حسن عبدالله وعلي سيد علي ،ط1، 2008م.
_ شرح الكافية الشافية ،جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبداللهبن مالك الجياني ، تحقعبد المنعم هريدي ، ط1 ، دار إحياء التراث ، 1982م .
_ ضرائر الشعر، ابن عصفور الأشبيلي ، تحق السيد إبراهيم ، دار الأندلس بيروت ،1980م.
_في نحو العربية قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ،مهدي المخزومي ، ، ط1 ،بيروت ، المكتبة العصرية ،1964،
_ الكتاب ،أبو بشر عثمان بن قنبرسيبويه ، ، تحقيق عبد السلام هارون طبعة الهيئة المصرية للكتاب،1977م،
_ اللباب في علل البناء والإعراب،أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ،دار الفكر دمشق ، ط1، 1995م
_ ، اللمع في العربية ، عثمان بن جني ، تحق حسن محمد شرف ، طبعة عالم الكتب ،الرياض، 1976م .
_ ، المسائل البصرية ، أبو علي الفارسي ، تحق محمد الشاطر أحمد محمد ،ط1، مطبعة المدني القاهرة ،1985م
_ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي ، تحق صلاح الدين السنكاري، بغداد، مطبعة العاني ،1983 ،
_ المسند ، أحمد بن حنبل ، بيروت المكتب الإسلامي ، دار صادر ،د.ت
_ المساعد على تسهيل الفوائد ،بهاء الدين بن عقيل ،تحقيق محمد كامل ، ط1، دار الفكر دمشق، 1400ه .
_مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، جمال الدين بن هشام ، ، تحقيق مازن المبارك وزميله طبعة دار الفكر بيروت،1985م.
_ المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية بهامش الخزانة،بدر الدين محمود بن موسى العيني ، طبعة بولاق،1988م .
_ المقتضب ، المبرد ، تحق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ،طبعة لجنة إحياء التراث، ط1 ،1994م .
_ النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة عشرة ، 1975م .
_ النحو الوصفي من خلال القرآن، بكر محمد صلاح الدين مصطفى ، مؤيية الصباح للنشر والتوزيع ، 1991م .
_ همع الهوامع شرح جمع الجوامع جلال الدين السيوطي ، طبعة دار المعرفة بيروت ،1943م.